الاقتصاد الأخضر: مسار لتحقيق التنمية المستدامة - تجربة الامارات-

أ. برحمون حياة *

الملخص

شجعت معظم استراتيجيات التنمية الاقتصادية على التراكم السريع لرؤوس الاموال المادية، البشرية، والمالية على حساب تراجع وتناقص راس المال الطبيعي وتدهوره، فقد شهد مطلع القرن العشرين عدة أزمات أدت الى اضعاف وتهديد الجهود الرامية الى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التنمية المستدامة، فالمتتبع لمسار التنمية يجد انها لم تسفر عن النتيجة المرجوة للتنمية المستدامة فبات من الضروري تغيير هذا المسار لمسار جديد من نماذج التنمية الاقتصادية الخضراء، لذا جاءت فكرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر كنموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة والتقليل من المخاطر البيئية والاجتماعية، والذي اضحى توجها للكثير من حكومات العالم على غرار الامارات العربية المتحدة التي تعتبر تجربة بارزة في هذا المجال

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاقتصاد الاخضر، البيئة، الامارات

Résumé

La majorité des stratégies de développement économique encourageaient l'accumulation des capitaux matériels, humains, et financiers aux dépens du capital naturel. Le début du 20e siècle a été marqué par plusieurs crises qui ont affaibli et menacé les efforts visant à atteindre les objectifs de développement du millénaire et l'accomplissement du développement durable. Si on suit le parcours du développement, on remarquera qu'il n'a pas abouti aux objectifs voulus de développement durable. Par conséquent, il est devenu primordial de changer ce parcours vers un nouveau cours des modèles de développement économique vert. C'est pour cela que l'idée de changement vers une économie verte est apparue comme un nouveau modèle de développement

* أستاذة مساعدة - أ- جامعة امحمد بوقرة- بومرداس .

économique ayant pour but de parvenir à un développement durable et de diminuer les risques environnementaux et sociaux. Ce modèle est devenu l'orientation de plusieurs gouvernements, tel que les Emirats Arabes Unis dont l'expérience est proéminente dans le domaine.

مقدمة:

أحدث النموذج الاقتصادي السائد حاليا تحسنا واضحا في اقتصاديات كثير من الدول مما نتج عنه رفاه الانسان لكثيرمن المجتمعات، الا انه قد افرز عدة نتائج سلبية: فقد شهد العالم عدة تحديات وأزمات التي تسارعت خلال السنوات الماضية كتغير المناخ والاحتباس الحراري، استنزاف الموارد الطبيعية، بالإضافة الى عدم استقرار أسواق الطاقة والسلع الأساسية وكذا نقص الأغذية وندرة المياه وكذا الازمة المالية.

كل هذا يشير الى الضعف البنيوي والمخاطر التي لاتزال بدون حل، وتؤثر هذه الازمات مجتمعة على قدرة تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لذلك كان لابد من ظهور نموذج تنموي بديل و مستدام للخروج من هذه الازمات، لذا فقد أطلقت الأمم المتحدة عام 2008 ،ضمن المبادرات التي تسعى لمواجهة الازمات العالمية المتعددة، مبادرة الاقتصاد الأخضر، وهو ذلك الاقتصاد الذي يشهد ترابطا بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، يحترم التوازنات البيئية ،القادر على خلق فرص جديدة لإنتاج الثروات ومناصب الشغل المستدامة و الحد من الفقر و كذا تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

في هذا الإطار، سوف نحاول من خلال هذه الورقة الاجابة على الاشكالية التالية: **هل التحول الى الاقتصاد الأخضر كفيل بتحقيق التنمية المستدامة وما هي الفوائد والمنافع المتوقعة منه؟** من اجل ذلك سنقدم هذا العمل في ثلاث محاور: الاول يعنى بالإطار **المفاهيمي للاقتصاد الأخضر**، الثاني يخص دراسة **الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة** بينما من خلال المحور الاخير سنحاول عرض **تجربة الامارات العربية المتحدة**التي تعتبر تجربة بارزة في هذا المجال.

أولا: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر

1-مفهوم الاقتصاد الأخضر

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على انه الاقتصاد الذي يؤدي الى تحسين رفاه الانسان وتقليص الفوارق الاجتماعية على المدى الطويل، وكذلك الى

التخفيف من احتمالات تعرض أجيال المستقبل لمخاطر تدهور النظم البيئية ونضوب الموارد الايكولوجية[1]. بعبارة اخرى، فإن الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد قائم على انبعاثات الكربون المنخفضة واستخدام الموارد بكفاءة وتنمية اجتماعية شاملة.[2]

في نفس الاطار، يعرف تشابل (Karen Chapple)الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري و الا ستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية. فالاقتصاد الأخضر لا يقتصر فقط على انتاج الطاقة النظيفة ولكن يشمل أيضا التقنيات التي تسمح بالإنتاج الانظف وكذا المنتجات والعمليات والخدمات التي تقلل من الأثر البيئي وتحسين استخدام الموارد.[3]

بينما تعرف المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الاقتصاد الاخضر على انه: المسار المتبع للانتقال من الاقتصاد الحالي الى اقتصاد مستدام، من اجل تعزيز النمو والتنمية وتخفيض التلوث والاستغلال الكفؤ للموارد الطبيعية وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري[4].فهو اقتصاد يؤدي الى تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية، وتخفيض التلوث والانبعاثات الضارة بالبيئة والمحافظة على التنوع الاحيائي والحيلولة دون حدوث تدهور بيئي وتقليل التغيرات المناخية.[5]

2-دوافع التحول الى الاقتصاد الأخضر

جاء التفكير بالتحول الى الاقتصاد الأخضر من عثرات النظام الاقتصادي السائد حاليا والازمات المختلفة التي تعرض لها خاصة اثناء العقد الأول من الالفية الجديدة.فالاقتصاد الاخضر هو استجابة لتحديات القرن الواحد والعشرين المتمثلة اساسا فيمايلي:

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر: مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر- مرجع لواضعي السياسات، نيروبي، 2011، ص1

[2] احمد الكواز، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية، مجلة جسر التنمية، العدد 118، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2014، ص 2

[3] CHAPPLE K., Defining the green economy : A primer on green economic development ,Center for Community Innovation , University of California , Berkeley, November 2008, p1

[4] ELOI L., LE CACHEUX J., Economie de l'environnement et économie écologique, édition Armand colin, paris, 2012, p102

[5] ALLAH-KOUADIO R. et autres, Développement durable et émergence de l'Afrique, édition Grand vaux, Paris, 2015, p73

التحدي الاول: النمو الديموغرافي او مشكلة الانفجار السكاني

يعيش على كوكب الأرض ما يفوق سبعة مليار نسمة ويقدر خبراء السكان ان عدد السكان سيرتفع الى 9.4 مليار نسمة بحلول سنة 2050.[1] والمشكلة السكانية حسب المالتوسيون تتمثل في التناقض او السباق غير المتكافئ بين نمو السكان من جهة ونمو الموارد المحدود من جهة أخرى.[2] فمثلا تضاعف عدد السكان بأربع مرات بين 1890 -1990، في حين نجد ان استهلاك الطاقة تضاعف بـ13 مرة واستهلاك المياه تضاعف بـــ 9 مرات، بينما تضاعف الناتج الداخلي الخام بـــ 14 مرة والجدول الموالي يعطينا صورة واضحة ومفصلة عن النمو غير المتكافئ بين السكان والاستهلاك غير المستدام للموارد الطبيعية.

الجدول رقم 1: التغيرات الاقتصادية والبيئية العالمية في القرن العشرين (1890-1990)

	عامل الزيادة
السكان	4
سكان المدن	13
الناتج الداخلي الخام PIB	14
الإنتاج الصناعي	40
استهلاك الطاقة	13
انبعاثات co2	17
انبعاثاتso2	13
استهلاك الماء	09
صيد الأسماك	35
مساحة الغابات	0.8(انخفاض ب 20%)

Source : ELOI L., LE CACHEUX J., op.cit, p28

التحدي الثاني: استنزاف الموارد الطبيعية

---

[1] PAPPALARDOM., L'économie verte: une réponse aux défis du 21ème siècle, Revue responsabilité et environnement, Annales des Mines,N61, 2011, p20

[2] زكي رمزي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت ،1984،ص26

عدد سكان العالم يتزايد بمعدلات متسارعة (80 مليون نسمة كل سنة) لا تتناسب ومعدلات تزايد الغذاء،فمن الطبيعي ان ترافق هذه الزيادة في عدد السكانزيادة في الطلب على الموارد البيئية حيث اتجه الانسان في محاولة للمحافظة على معادلة توازن السكان/الموارد الى استنزاف ما في البيئة من مواد وطاقات وبخاصة غير المتجددةمنها[1]. فالإنسان يستغل الطبيعة بشكل مخيف فاستنادا الى الاتجاهات الحالية، فإننا سنحتاج الى كوكب ثاني من الموارد الطبيعية بحلول 2030 وذلك لتلبية احتياجات الاستهلاك الإنسانية، وهذا حسب تقرير الكوكب الحي 2012 الصادر عن الصندوق العالمي لحماية الطبيعيةWWF والشبكة العالمية للبصمة البيئية، ففي سنة 2007 استخدمت البشرية ما يعادل كوكب ونصف لتلبية احتياجاتها وامتصاص الكربون أي يلزمنا كوكب ونصف لتجديد الموارد الطبيعية التي يستهلكها السكان ويرجع هذا الى الاستخدام المفرط للموارد من اغنى بلدان العالم ، وابعد من ذلك ينظر التقرير في أنماط الاستهلاك ولو انها كانت مماثلة مثلا لدولة الامارات العربية المتحدة ، لتطلب الامر وجود 4.5 كوكب لتلبية احتياجات الإنسانية و امتصاص انبعاثات الكربون[2].فمن الطبيعي ان يسعى كل بلد لتطوير اقتصاده وتقديم حياة أفضل لسكانه، لذلك من الضروري ابتكار وسائل جديدة للإنتاج والاستهلاكأكثر واقعية في الموارد الطبيعية، وتصدر كميات اقل من الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

التحدي الثالث: الاحتباس الحراري

في الربع الأخير من القرن العشرين سجلت درجة حرارة الأرض ارتفاعا يتراوح بين درجة الى درجتين، ويرجع العلماء هذه الظاهرة الى ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو، فالحرارة التي تكتسبها الأرض من اشعة الشمس تعود وتطلقها الى اعلى ولكنها لا تمر من غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يمتصها ويعكسها مرة أخرى الى الأرض ومن ثم ترتفع درجة حرارة الأرض و الغلاف الجوي و تعرف هذه الظاهرة بالاحتباس الحراري[3].على سبيل المثال تعتبر السنوات (1995-2006) من أكثر السنوات دفئا منذ عام 1850، بالإضافة الى ذلك فقد انخفض متوسط حجم الجليد في القطب الشمالي ب 2.7 %في العقد الاخير[4]، فضلا عن ذلك سيشهد العالم تغيرات مناخية تمس أنظمة تساقط الامطار و توزيع الجفاف على المستوى العالمي، وقد بدأت بوادر تغير المناخ تظهر بصفة جلية مثل تساقط الامطار و الثلوج في الصيف او حدوث

---

[1] راتب سلامة السعود، الانسان والبيئة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص ص 45 46

[2]Rapport planètevivante, World Wildlife Fund (WWF), 2012, p3 p20

[3]راتب سلامة السعود، مرجع سبق ذكره، ص 77

[4]PAPPALARDO M.,op.cit, p21

عواصف و أعاصير في أماكن غير معهودة...الخ.

بالإ ضافة الى الا ثار البيئية لظاهرة الاحتباس الحراري، هناك اثار اقتصادية على الثروة العالمية وبحسب تقرير ستيرن (Stern) إن لم يخصص العالم مالا يقل عن 1 %من إيراداته للحد من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، فستؤدي هذه الظاهرة الى تراجع الناتج الإجمالي العالمي بنسب تتراوح ما بين 5% و 20% و هذا بحلول عام 2050.[1]

على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي تفاقمت اثار ازمة الغذاء في عامي 2008 - 2009، فباتعلى الأ قل ملي ار شخص في العالم معر ضين لخ طر ا لجوع، وارتفعت م عدلات الف قر والبطا لة في العد يد من ب لدان ال عالم ب سبب الاز مة المال ية 2008.[2]فعلى الرغم من اختلاف أسباب هذه الازمات الا انها تتشابه في صفة مشتركة، الا وهي الإ ساءة الشديدة لتخصيص الموارد وإلحاق الضرر بالبيئة. كل هذه العوامل دفعت بالعالم الى إعادة النظر في الاقتصاد الحالي والبحث عن البديل.

3-أهمية الاقتصاد الأخضر:

في إطار تحقيق التنمية المستدامة، للاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة لمواجهة التحديات البيئية الخطيرة وتسريع النمو الاقتصادي وتحقيق المساواة الاجتماعية والحد من الفقر. يمكن تلخيص هذه الاهمية في العناصر التالية:

- مواجهة التحديات البيئية: عبر خفض التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، تحسين إدارة وكفاءة استخدام الموارد، تقليص حجم النفايات وادارتها بشكل أفضل، حماية التنوع البيولوجي ووقف استنزاف الغابات والثروة السمكية؛
- تحفيز النمو الاقتصادي: حيث يتوقع ان تؤدي الا ستثمارات الخضراء الى تسريع عجلة النمو الاقتصادي العالميخاصة على المدى الطويل؛

4-متطلبات التحول الى الاقتصاد الأخضر

ان التحول الى الاقتصاد الأخضر ليس حدثا فوريا يمكن ان يحدث بقرار واحد من السلطات العليا، بل هو عملية طويلة وشاقة توجهها نظرة سياسية من الأعلى الى القاعدة بمشاركة الشعب من القاعدة الى القمة[3].وعملية التحول تكون بالانتقال من

---

[1] Ibid, p21

[2] رلى مجدلاني، مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الاخضر: الإ طار المفاهيمي – الجهود العالمية وقصص النجاح، الامم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الاسكوا،2010، ص6

[3] المنتدى العربي للبيئة والتنمية، الملخص التنفيذي-الاقتصاد الاخضر في عالم عربي متغير، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2011، ص IIIX

الاقتصاد الخطي (الحالي) والمتميز بالاستهلاك المفرط للموارد واستخدام الطاقةالوقودالأحفوري والمتميز بإنتاج كميات كبيرة من النفايات وغازات الاحتباس الحراري (الشكل1) الى اقتصاد دائري (اخضر) يستخدم موارد طبيعية متجددة وطاقات متجددة مع انبعاثات اقل لغازات الاحتباس الحراري ويقوم بتدوير مخلفاته (الشكل2)

الشكل رقم 1: الاقتصاد الخطي L'économie linéaire

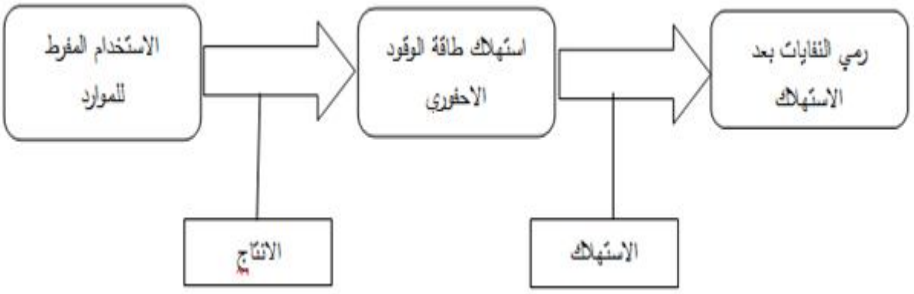

Source :ELOIL., LE CACHEUXJ., op.cit,p109

الشكل رقم 2: الاقتصاد الدائري L'économie circulaire

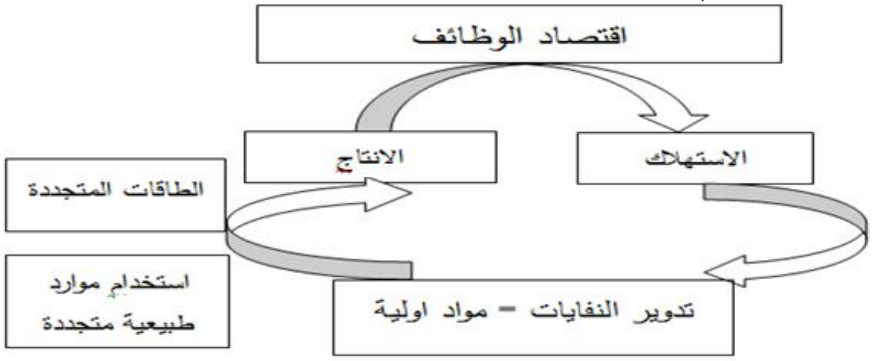

Source :ELOIL., LE CACHEUXJ., op.cit,p109

ان التوجه الى الاقتصاد الأخضر يقوم على مبدأ الانتقال التدريجي اليه بطرق تماشى والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد عن طريق اعتماد السياسات الملائمة. نلخص فيما يلي اهم متطلبات التحول الى الاقتصاد الأخضر استنادا الى دراسات المنتدى العربي للبيئة والتنمية[1]:

- مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار؛

[1] نفس المرجع السابق، ص IIX-IX

- إعطاء الأولوية للتنمية الزراعية كهدف استراتيجي للتخفيف من الفقر في الأرياف؛
- الاهتمام بقطاع المياه وتعزيز كفاءة استخدامه ومنع تلويثها؛
- استحداث استثمارات مستدامة في مجال الطاقة وتشجيع الطاقات المتجددة؛
- وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية وتعزيز اعتماد التكنولوجيا النظيفة؛
- دعم النقل الجماعي المستدام واستعمال المعايير البيئية في البناء؛
- التصدي لمشكلة النفايات الصلبة من الرمي العشوائي والحرق الى مقاربة إدارية لهذا المورد واستثماره بما هو مفيد وصديق للبيئة.

ثانيا: الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة

1-مفهومالتنمية المستدامة

يعرف Edward Barbier التنمية المستدامة بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي بالارتقاء بالرفاهية الاجتماعية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الضرر البيئي[1]، فأساس فكرة التنمية المستدامة هو مصطلح التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الذي اعتمد في الدول المتقدمة منذ أكثر من قرنين من الزمن استنادا الى النظريات التي سادت حينذاك كالمدرسة الكلاسيكية والكينزية ونماذج النمو والتنمية، حيث تركز مفهوم التنمية على الحياة الاقتصادية حصرا بوصفها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة[2]. بينما بدأت بعض مضامين التنمية المستدامة بالظهور في المؤتمرات والوثائق العلمية منذ بداية سبعينات القرن الماضي، وذلك قبل ان يرد التعريف الكامل لها في العام 1987 بتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي اعطى تعريفا للمصطلح.

لعل اول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة والتنمية هو عندما أنشئ ما أطلق عليه بنادي روما سنة 1968 والذي دعي الى ضرورة اجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة[3]، حيث في سنة 1972 نشر هذا النادي تقريرا حول حدود النمو والذي عالج مسائل السكان والطاقة والإنتاج الزراعي والصناعي وتدهور البيئة. في نفس السنة وبالتحديد 5-16 جويلية 1972

1 BARBIERE., The concept of sustainable economic development, Environmental Conservation, vol 14, n2, London, 1987, p 104

2 عدنان مناتي صالح، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 16، بغداد، 2014، ص 113

3 محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين، مصر، 2000، ص 294

انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ستوكهولم، حيث عرضت مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية.

في 27 افريل 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك الذي يعرف بتقرير بروتلاند، حيث اظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة الذي أكد انه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل مالم تكن التنمية قابلة للاستمرار[1]. في هذا السياق، تمت بلورة تعريف دقيق للتنمية المستدامةحيث ينص هذا التعريف على: " انها التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون الاضرار بحقوق الأجيال المستقبلية"[2].

منذ ذلك،انعقدت عدة مؤتمرات دولية حول التنمية المستدامة لعل أبرزها مؤتمر قمة الأرض عام 1992 في ريودي جانيرو الذي ربط بين البيئة والتنمية حيث انبثقتعنه لجنة التنمية المستدامة التي وضعت أسس ومعايير ومؤشرات لهذه التنمية وتواصلت الجهود والمؤتمرات. بعد عشرين سنة على مؤتمر قمة الأرض، انعقد مؤتمر اخرللأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في ريو دي جانيرو عام 2012، والذي شكل محطة مهمة في مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وكذا العدالة ودور المجتمع المدني في عملية التنمية والحفاظ على البيئة ومحاربة الفقر.[3]

من خلال ما سبق، يرتكز مفهوم التنمية المستدامة على انها:

- عملية شمولية مترابطة جامعة لحاجات الانسان (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، والتي تمثل ابعاد التنمية المستدامة؛
- عملية حركية مستمرة ومتجددة تبحث عن موارد جديدة وبدائل جديدة؛
- عملية تعتمد على الرشادة في استغلال الموارد وفي تحقيق الرفاهية والاستقرار الاقتصادي للجيل الحالي والأجيال القادمة،
- عملية طويلة المدى تستخدم الموارد دون الاضرار بالبيئة.

2-ابعاد التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

من اجل توضيح التنمية المستدامة، لابد من التطرق الى ابعادها:

البعد الاقتصادي:ان البعد الاقتصادي كأحد ركائز التنمية المستدامة يستند على المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع الى اقصى حد ممكنوالقضاء على الفقر من

---

1 عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وابعادها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07/08 افريل2008، ص ص 36 37

2FLIPO F., Développement durable : Etat des lieux, revue I2D- information, données et documents, vol 53, n 1, paris, 2016, p30

3- عدنان مناتي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 114.

خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية على النحو الامثل[1]، فالتنمية المستدامة في البلدان الغنية تعني اجراء تخفيضات في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة واحداث تغيير في أنماط استهلاك الموارد، وعلى البلدان الغنية الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية، لان استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية اسهم بدرجة كبيرة في مشكلات التلوث العالمي فضلا عن القدرة المالية و التقنية لاستخدام تكنولوجيات انظف للترشيد في الاستهلاك الكثيف للطاقة و الموارد. اما في البلدان النامية فالتنمية المستدامة تعني بها استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بتدهور البيئة والنمو السكاني السريع[2].

وعليه لتحقيق التنمية المستدامة وفق البعد الاقتصادي لابد من:[3]

- تحسين مستوى المعيشة والرفاهية وتقليل حدة الفقر؛
- استخدام أكثر كفاءة لرأس المال لتسهيل التحول الى التكنولوجيا النظيفة؛
- تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتلائم مع البيئة.

البعد الاجتماعي: ان البعد الاجتماعي يشير الى العلاقة بين البيئة والبشر والى النهوض برفاه الانسان وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وكذا احترام حقوق الانسان فهي تنمية تهدف الى تحقيق تنمية اجتماعية بين جميع افراد المجتمع[4]، إذا فالتنمية لا تتحقق الا بتنمية السكان وتنمية الموارد البشرية التي تعد من العناصر الأساسية للوصول الى تنمية مستدامة، لان الانسان هو غاية اي برامج للتنمية وهو في الوقت نفسه وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها[5]، وبذلك فالتنمية المستدامة تعني:

- الارتقاء بالعنصر البشري؛
- تامين الاحتياجات الأساسية للسكان؛
- تحسين الرفاهية الاجتماعية.

1محمد الطاهر قادري، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الحسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص 78

2عبد الله محمد حسون واخرون، التنمية المستدامة: المفهوم، العناصر والابعاد، مجلة جامعة ديالي، العدد 67، العراق، 2015،ص348

3عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص39

4محمد الطاهر قادري، مرجع سبق ذكره، ص 81

5عبد الله حسون محمد، مرجع سبق ذكره، ص 351

البعد البيئي: يعد البعد البيئي من الركائز الاساسية التي ترتكز عليها التنمية المستدامة، ففي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ستوكهولم سنة 1972، اتضحت العلاقة الوطيدة بين التنمية والبيئة ولزمن ليس ببعيد كان يقصد بالتنمية المستدامة البعد البيئي على الأخص. تعتمد التنمية المستدامة بيئيا على إدارة الموارد الطبيعية والبشرية بحيث تعمل على الإيفاء بحاجة الأجيال الحالية وتحافظ على مصالح الأجيال اللاحقة وهذا هو التحدي الذي يواجه الافراد والمجتمعات ويتطلب بذل الجهود الكبيرة لتوعية السكان بهذه المشكلة، فهي تهدف لحماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية.[1]

الشكل رقم3: الاقتصاد الأخضر يدعم ركائز التنمية المستدامة

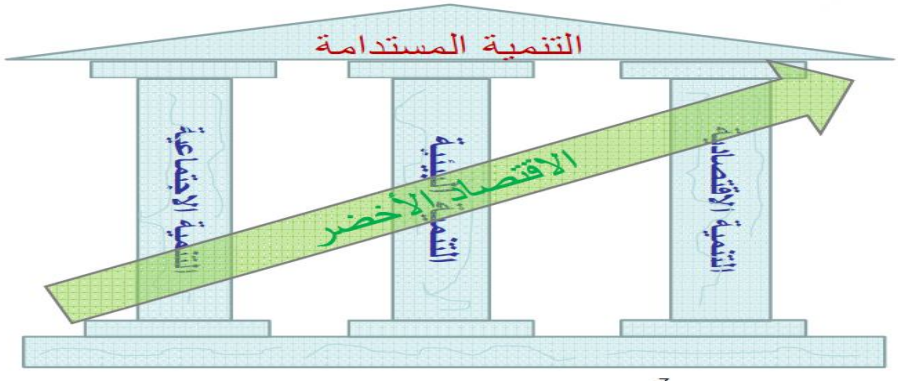

المصدر: رلى مجدلاني،2010، ص7

وحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يمكن الانتقال الى الاقتصاد الاخضر باستثمار 2% فحسب من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي كل عام (والذي يبلغ حاليا نحو 1.3 تريليون دولار امريكي) وذلك بدءا من الآن حتى العام 2050 لتخضير عشرة قطاعات رئيسية والتي تشمل الزراعة، الطاقة، المباني، الصناعة، الغابات، مصائد الأسماك والسياحة والنقل وإدارة المياه والنفايات[2]، وهذا لتحريك التنمية في مسار منخفض الكربون وأكثر كفاءة في استخدام الموارد.

وعليه فإن التحول الى الاقتصاد الأخضر يمكن ان يساعد في نقل العالم الى اتجاه جديد من التنمية يضمن الاستقرار في البيئة جنبا الى جنب مع التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وهو ما تدعو اليه التنمية المستدامة.

3-فوائد التحول الى الاقتصاد الأخضر في ظل التنمية المستدامة

1محمد الطاهر قادري، مرجع سبق ذكره، ص ص76 ،77

2PAPPALARDO M.,op.cit, p110

يمكن تلخيص هذه الفوائد في العناصر التالية:[1]

- الاقتصاد الأخضر يدرك قيمة راس المال الطبيعي ويستثمر فيه؛
- الاقتصاد الأخضر محوري لإزالة الفقر بخلق فرص العمل وتدعيم المساواة الاجتماعية؛
- الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الاحفوري بالطاقة المستدامة ويستخدم التقنيات المنخفضة الكربون ويحسن كفاءة استخدام الموارد والطاقة؛
- يوفر معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلا منخفض الكربون عن طريق تشجيع النقل الجماعي؛
- ينمو أسرع من الاقتصاد الحالي بمرور الزمن وعلى المدى الطويل ويحافظ على الموارد الطبيعية ويستعيدها.

بعد هذا العرض العام لأهمية الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة، ارتأينا ان نقدم فيما يلي التجربة البارزة للأمارات العربية المتحدة في هذا المجال.

ثالثا: تجربة الامارات العربية المتحدة في الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

1-استراتيجية الامارات للتحول نحو الاقتصاد الاخضر

تعتبر الامارات العربية المتحدة دولة سريعة التطور شهدت فترة طويلة من النمو الاقتصادي الإيجابي والذي نتج عنه معدل مرتفع في استهلاك الموارد الطبيعية. كدولة ذات مناخ جاف وحار، تحتاج الامارات الى الطاقة للتكييف ولتحلية المياه من اجل الاستخدام المنزلي. وأدت هذه العوامل بالإضافة الى نمط استهلاكي هادر للموارد الطبيعيةالى بصمة بيئية مرتفعة بالنسبة للفرد في الامارات، والتي لها ثالث أكبر بصمة فردية في العالم وهي 8.4 هكتار عالمي للفرد مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 1.8 هكتار للفرد[2]. أي ان شعب الامارات يمارس اعلى الضغوط على الكوكب. وباعتبارها واحدة من بين أكبر مستهلكي الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فإن دولة الامارات ترتبط بانبعاثات الكربون العالية التي تساهم في تغير المناخ[3].

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر: مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر- مرجع لواضعي السياسات، نيروبي، 2011، ص ص 6-27

[2] الصندوق العالمي لحماية الطبيعة والشبكة العالمية للبصمة البيئية، تقرير الكوكب الحي 2012 (ملخص)، سويسرا،2012، ص 4

[3] الشبكة الدولية للحقوق والتنمية، مشروع التنمية الخضراء المستدامة في دولة الامارات العربية المتحدة، على الموقع: http://gnrd.net/ar/seemore.php?id=418

وعليه، تواجه الامارات قضايا بيئية ملحة تشمل ندرة المياه، تدهور الأراضي، التنوع الحيوي وتدهور البيئة الساحلية وتلوث الهواء. لمواجهة التحديات البيئية وفي إطار سعيها المتوا صل لبناء مستقبل مستدام لجيل الحا ضر وأجيال المستقبل، تبنت الاماراتعدة مبادرات لعل أبرزها استثمار 22 مليار دولار في الطاقة النظيفة في امارة ابوظبي، كما وضعت حجر الأساس لمدينة مصدر، التي تعتبر اول مدينة خالية من الكربون والنفايات في العالم، وتعتزم الامارات رفع معدلات استخدام الطاقات النظيفة الى 29% بحلول 2030، وتساهم مشروعات إعادة التدوير في الحفاظ على البيئة حيث بلغت حجم الا ستثمارات عام 2011 قرابة 2 مليار دولار[1]. من جهة اخرى، تبنت الا مارات نهج الاقتصاد الأخضر كمسار من مسارات التنمية المستدامة عبر" استراتيجية الامارات للتنمية الخضراء 2012-2021"، التي تشمل ستة مسارات رئيسية تغطي مجموعة كبيرة من التشريعات والسياسات والبرامج والمشاريع:[2]

- **المسار الأول**: يشكل الطا قة الخضراء و هي مجموعة من البرامج والسيا سات الها دفة لتعز يز انتاج الطا قات المتجددة والتقنيات المتعلقة بها وتشجيع ا ستخدام الوقود النظيف وتعزيز استخدام الطاقة في القطاع الحكومي والخاص؛
- **المسار الثاني**: يشكل السياسات الحكومية والهادفة لتشجيع الا ستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر، وتسهيل عمليات إنتاج واستيراد وتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء إضافة إلى العمل على خلق فرص العمل للمواطنين وتجهيز الكوادر الوطنية في هذا المجال؛
- **المسار الثالث**: يأتي تحت عنوان المدينة الخضراء حيث يشمل مجموعة من سياسات التخطيط العمراني الهادفة للحفاظ على البيئة ورفع كفاءة المساكن والمباني بيئيا كما يشمل مبادرات لتشجيع وسائل النقل الصديقة للبيئة أو ما يسمى بالنقل المستدام بالإضافة لبرامج تهدف لتنقية الهواء الداخلي للمدن في دولة الإمارات لتوفير بيئة صحية للجميع؛
- **المسار الرابع** ويشمل التعا مل مع آثار التغير المناخي وذ لك عبر سيا سات و برامج ت هدف لخ فض الانبعا ثات الكربون ية من المن شآت ال صناعية والتجار ية بالإ ضافة لتشجيع الزرا عة العضوية عن طر يق مجموعة من ا لحوافز على المستويين

---

[1] عبد الله العوضي، التنمية المستدامة وتجربة الا مارات الرائدة، مركز الا مارات للبحوث والدرا سات الاستراتيجية، أبو ظبي، جوان 2012، على الموقع:
http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr;

[2] منتدى دبي العالمي للطاقة، طاقة نظيفة لتنمية مستدامة،مركز دبي التجاري العالمي، دبي، 15-17 افريل 2013،ص7 على الموقع: http://www.dgef.ae/arabic/images/DGEF_arabic_13.pdf

الاتحادي والمحلي. كما يشمل هذا المسار الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية التوازن البيئي لجميع الكائنات البرية والبحرية في بيئة دولة الإمارات؛

- **المسار الخامس** يسمى الحياة الخضراء حيث يشمل مجموعة من السياسات والبرامج الهادفة لترشيد استخدام موارد الماء والكهرباء والموارد الطبيعية بالإضافة لمشاريع إعادة تدوير المخلفات الناتجة عن الاستخدامات التجارية أو الفردية. كما يشتمل هذا المسار على مبادرات التوعية والتعليم البيئي؛

- **المسار السادس** ويشمل تطوير ودعم التكنولوجيا الخضراء حيث سيركز هذا المسار في مرحلته الأولى على تقنيات التقاط وتخزين الكربون بالإضافة لتقنيات تحويل النفايات إلى طاقة.

كل هذه المساراتة ستهدف سبعة قطاعات وهي النفط والغاز، النقل والمواصلات، المياه والكهرباء، البناء والانشاءات،النفايات، استخدام الأراضي والزراعة، الصناعة.

2-أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في دولة الامارات

التحول نحو الاقتصاد الأخضر سيعود على الدولة بالعديد من المنافع من كافة الجوانب:[1]

- **من الناحية البيئية:**

- تحسين إدارة الموارد الطبيعية كالطاقة والمياه من خلال تحضير مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- خفض انبعاثات الغازات الدفيئة؛
- تقليل النفايات من خلال تشجيع عمليات إعادة التصنيع والتدوير.

- **من الناحية الاجتماعية:**

- رفع جودة الحياة وخفض الأمراض والتكاليف الصحية؛
- خلق فرص عمل جديدة من خلال التركيز على الوظائف الخضراء؛
- توفير منتجات صديقة للبيئة وتفعيل دور المشتري.

- **من الناحية الاقتصادية:**

- تعزيز تنافسية اقتصاد الدولة؛
- تخفيض الاعباء المالية على الحكومة؛

[1] استراتيجية الامارات للتنمية الخضراء على الموقع :http://beeatna.ae/greeneconomy

- تعزيز مكانة الدولة كوجهة استثمارية من خلال جذب الاستثمارات الخضراء؛
- تعزيز التنوع الاقتصادى وخلق مشاريع وصناعات جديدة مبنية على الإبداع والتكنولوجيا؛
- جعل الإمارات مركز عالمى لتصدير واعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء.

- من الناحية الدولية:

- أن تكون الإمارات من الدول السباقة بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر؛
- تعزيز مكانة دولة الإمارات في المحافل الدولية.

3-الاقتصاد الأخضر وسيلة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الامارات:

وذلك من خلال الاهداف التالية[1]

- تحقيق جودة حياة عالية:

- خفض ما يزيد عن 2.2 مليون طن من النفايات بحلول 2021؛
- توفير 4 مليار متر مكعب من المياه بحلول عام 2030؛
- تحسين أنماط الاستهلاك بما يضمن استدامة الموارد؛
- رفع معدل الوعي الاجتماعي بما يتناسب ومرا حل التحول للاقتصاد الأخضر.

- تخفيض الاثار السلبية على البيئة:

- خفض20 %من البصمة المائية بحلول 2030 ما سيوفر ما يقارب 7 مليار دولار؛
- خفض الانبعاثات في قطاع الطاقة من g/KWh430 في عام 2013 الى اقل من g/KWh 100 بحلول عام 2030، وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة؛
- تقليل النفايات من خلال تشجيع عملية إعادة التدوير والتصنيع؛
- تحسين إدارة الموارد الطبيعية كالطاقة والمياه من خلال تخضير مختلف القطاعات الاقتصادية.

- خلق فرص عمل خضراء ودعم الابتكار والمعرفة:

- خلق 160 ألف فرصة عمل خضراء بحلول عام 2030؛
- زيادة الصادرات بحوالي 7-13 مليار دولار بحلول عام 2030 وانشاء سوق للمنتجات والخدمات الخضراء؛

[1]نفس المرجع السابق

- تأسيس مراكز تدريبية وبحثية متخصصة لتأهيل الكوادر الإماراتية وتنمية المهارات؛
- دعم قطاع التكنولوجيا والقطاعات التي تتمتع بإمكانات نمو جيدة، وتطوير الأبحاث التي تركز على التكنولوجيا المتقدمة.

الخاتمة والنتائج

من خلال استعراض محاور هذا العملوما جاء فيها من أفكار حول مفهوم الاقتصاد الأخضر وارتباطه بالتنمية المستدامة، توصلنا الى النتائج التالية:

- إن مستقبل التنمية إذا اريد لها توسيع مفهومها واستدامته لا يمكن ان يتم الا من خلال تدعيم الاقتصاد الأخضر واتخاذ ترتيبات حقيقية وفعلية نحو الإصلاح الشامل المقترن بتحولات بنيوية عميقة اقتصادية واجتماعية وبيئية لتحقيق استغلال أمثل للموارد؛

- ان مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة، ولكنه نتيجة الاقتناع المتزايد بأن تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة لن تتحقق الا عن طريق تبني اقتصاد اخضر ولن يكون بمقدور العالم تحقيق الأهداف التنموية للألفية دون تحقيق الاستدامة التي تعتمد بدورها على فكرة الاقتصاد الأخضر؛
- الاقتصاد الأخضر يجعل الاقتصاد أكثر كفاءة على المدى الطويل، فيزيد إنتاجية الموارد خاصة الطاقة والماء الى اقصى حد ممكن ويقلل النفايات ويخفض التلوث وذلك عن طريق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛
- يعتبر الاقتصاد الأخضر سبيلا للانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تشجيع الاستثمارات في البيئة كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (النمو الأخضر) والحد من الفقر؛
- يتطلب الاقتصاد الأخضر دمج الاعتبارات البيئية في أي نموذج او سياسة او مشروع للتنمية الاقتصادية اعتبارا من مراحله الأولى؛
- يعتبر الاقتصاد الأخضر فرصة للاقتصاديات الناشئة لوضعها على مسار انمائي قائم على انبعاثات اقل للكربون وعلى كفاءة الطاقة والموارد، ويمكن ان يوفر لها ميزة نسبية في الأسواق العالمية الى جانب ضمان استدامة النمو السريع لتلبية تطلعاتها الإنمائية.

التوصيات

بناء على النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- يجب ان يكون الاهتمام بالاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة من مسؤولية وواجبات الدولة من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرىمن خلال العمل على تكوين مؤسسات تعمل على وضع سياسات فعالة تحقق التوازن بين التنمية المستدامة والبيئة عن طريق الاقتصاد الأخضر؛

- تخصيص نسبة معينة من الموارد المالية للإ نتقال نحو الاقتصاد الأخضر؛

- العمل على زيادة استخدام مصادر توليد الطاقة المتجددة من خلال الاعتماد على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح و الطاقة المائية في توليد الكهرباء و كذا إلغاء الدعم على طاقة الوقود الاحفوري؛

- تشجيع الدراسات والبحوث من خلال مراكز البحث والجامعات و العمل على تطوير ودعم التكنولوجيا الخضراء وتشجيع الابتكار؛

في الاخير، يجب نشر الوعي بين الافراد، فالمستهلكين اقوى حليف لنمو الاقتصاد الأخضر من خلال ترسيخ ثقافة الإنتاج و الاستهلاك المستدام.

قائمة المصادر:

1. احمد الكواز، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية، مجلة جسر التنمية، العدد 118، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2014

2. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر: مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر-مرجع لواضعي السياسات، نيروبي، 2011

3. راتب سلامة السعود، الانسان والبيئة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2010

4. رلى مجدلاني، مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الاخضر: الإ طار المفاهيمي – الجهود العالمية وقصص النجاح، الامم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الاسكوا،2010

5. زكي رمزي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،1984

6. الصندوق العالمي لحماية الطبيعة والشبكة العالمية للبصمة البيئية، تقرير الكوكب الحي 2012 (ملخص)، سويسرا،2012

7.عبد الله محمد حسون واخرون، التنمية المستدامة: المفهوم، العناصر والابعاد، مجلة جامعة ديالي، العدد 67، العراق، 2015

8. عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010

9. عدنان مناتي صالح، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 16، العراق، 2014

10. عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وابعادها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07/08 افريل 2008

11. قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الحسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، 2013

12. محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين، مصر، 2000

13. المنتدى العربي للبيئة والتنمية، الملخص التنفيذي-الاقتصاد الاخضر في عالم عربي متغير، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية ،2011

14. نجوى يوسف جمال الدين واخرون، الاقتصاد الأخضر-المفهوم والمتطلبات في التعليم، مجلة معهد الدراسات والبحوث التربوية، العدد 3، المجلد 22، جامعة القاهرة، مصر،2014

15. ALLAH-KOUADIO R. et autres, Développement durable et émergence de l'Afrique, édition Grand vaux, Paris, 2015

16. BARBIER E., The concept of sustainable economic development, Environmental Conservation, vol 14, n2, London, 1987

17. CHAPPLE K., Defining the green economy : A primer on green economic development ,Center for Community Innovation , University of California , Berkeley, November 2008

18. ELOI L., LE CACHEUX J., Economie de l'environnement et économie écologique, édition Armand colin, paris, 2012

19. FLIPO F., Développement durable : Etat des lieux, revue I2D-information, données et documents, vol 53, n 1, 2016

20. PAPPALARDO M., L'économie verte: une réponse aux défis du 21ème siècle, revue responsabilité et environnement, Annales des Mines, N61, 2011

21. Rapport planètevivante, World Wildlife Fund (WWF), 2012

22. الشبكة الدولية للحقوق والتنمية، مشروع التنمية الخضراء المستدامة في دولة الامارات العربية المتحدة، على الموقع: http://gnrd.net/ar/seemore.php?id=418 تاريخ الاطلاع:2016/02/20

23. منتدى دبي العالمي للطاقة، طاقة نظيفة لتنمية مستدامة،مركز دبي التجاري العالمي، دبي، 15-17 افريل 2013، على الموقع: http://www.dgef.ae/arabic/images/DGEF_arabic_13.pdf تاريخالاطلاع: 2016/02/20

24. عبد الله العوضي، التنمية المستدامة وتجربة الامارات الرائدة، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، جوان 2012، على الموقع: http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr تاريخ الاطلاع:2016/02/03

25. استراتيجية الامارات للتنمية الخضراء على الموقع: http://beeatna.ae/greeneconomy تاريخ الاطلاع:2016/01/10